

تحليل العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد
العراقي بعد عام 2003

م. مهند خميس عبد	أ.د. لورنس يحي صالح	أ.م.د. مهند خليفة عبيد
جامعة الفلوجة	جامعة بغداد	جامعة الفلوجة
كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد	كلية الادارة والاقتصاد

Analysis of the relationship between cash and some of the
overall economic variables in the Iraqi economy
after year 2003

**Lec. Mohaned Khamis Abd/ College of Administration and
Economics/ University of Al-Fallujah**

**Dr. Lorns Yahya Salih/ College of Administration and Economics
University of Bagdad**

**Dr. Mohaned Khalifa Abid/ College of Administration and
Economics/ University of Al-Fallujah**

تاريخ قبول النشر 2020/12/1

تاريخ استلام البحث 2020/8/25

المستخلص:

يهدف هذا البحث الذي تناول تحليل العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق العام، البطالة الظاهرية) الى كشف الاتار التي يتركها عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، وقد افترض البحث وجود تأثير لعرض النقد على تلك المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة، لذا يمكن لعرض النقد ان يؤثر على المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما اثبتته الاختبارات القياسية، اذ اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية بين المتغير المستقل المتمثل بعرض النقد والمتغيرات التابعة (الانفاق الحكومي والبطالة الظاهرية). فان عرض النقد له تأثير على الانفاق العام من خلال نموذج VECM مع وجود علاقة سببيه ثنائية من خلال اختبار كرانجر، الى جانب وجود علاقة طردية قوية من خلال مصفوفة الارتباط بين عرض النقد والانفاق العام، وكشفت نتائج البحث وجود علاقة عكسية بين متغير عرض النقد والبطالة الظاهرية، ومن خلال هذه العلاقة يمكن للسلطة النقدية التأثير في هذه المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، البطالة الظاهرية**

Abstract:

This research, which dealt with the analysis of the relationship between the money supply and some of the macroeconomic variables (public spending, apparent unemployment), aims to uncover the effects that the money supply has on some of the macroeconomic variables in Iraq. Therefore, the money supply can affect the economic variables, and this has been proven by the standard tests, as the results of the study showed an integrative relationship between the independent variable represented by the money supply and the dependent variables (government spending and apparent unemployment)

The money supply has an effect on public spending through the VECM model with a two-causal relationship through the granger test, along with a strong direct relationship through the correlation matrix between the money supply and public spending, and the results of the research revealed an inverse relationship between the money supply variable and virtual unemployment Through this relationship, the monetary authority can influence these economic variables to achieve economic stability. **Keyword: Public spending, virtual unemployment**

المقدمة:

يعد عرض النقد مؤشر مهم اذ تسعى السياسات الى خلق تناسق بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية للحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم نظراً لتعدد الازمات النقدية والمالية المؤثرة على الاسواق الناشئة في جميع بلدان العالم وتعد السياسة النقدية أحد اهم ادوات السياسة الاقتصادية الى جانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية وسياسة الاسعار وسياسة الاجور.

والجدير بالذكر ان السياسة النقدية في العراق لم تشهد تحسناً كبيراً في دورها المطلوب منها وهذا يعود الى جملة من التغيرات على ادائها ودورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المهمة، اذ حصلت ظروفًا صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي اسهمت في اضعاف دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، فالحروب العسكرية الثلاثة في وقت قياسي دمرت البنى التحتية للاقتصاد العراقي وأخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية والتي كان يتمتع بهما العراق، والحصار الاقتصادي في اوائل التسعينيات اوقع العراق في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منها على سبيل الذكر لا الحصر الفساد الاداري والمالي وضياع فرص الاستثمار وظهور المضاربات والاسواق الموازية، وتغير النظام السياسي في نيسان 2003 والغاء التشريعات والقوانين التي تحكم على مهنية السياسة النقدية بالتبعية لقرارات الدولة المركزية.

مشكلة البحث:

تأثر المتغيرات الاقتصادية ولاسيما الانفاق العام والبطالة الظاهرية نتيجة للتغيرات التي تحصل في عرض النقد خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار الفرضية الآتية:

عرض النقد يؤثر على الانفاق العام والبطالة الظاهرية في العراق والعلاقة تكون طردية بالنسبة للانفاق العام وعكسية بالنسبة للبطالة الظاهرية خلال مدة الدراسة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق العم، البطالة الظاهرية)، فضلاً عن التعرف على المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثراً به. ومستوى تطوره في العراق للمدة (2004-2018) وقياس وتحليل العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الواسع والإنفاق العام والبطالة الظاهرية.

هيكلية البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه تم تقسيمه الى ثلاث محاور، جاء المحور الأول منها مختصاً بمدخل مفاهيمي، لعرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة، والانفاق العام) اما المحور الثاني فتضمن تحليل عرض النقد وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اما المحور الثالث فتضمن قياس إثر عرض النقد على المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام نموذج VECM. ثم أختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات سابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت عرض النقد وانعكاساته، أما فيما يخص دراستنا فهي تتميز بتركيزها على انعكاسات عرض النقد التي أثرت على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بين الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها نذكر:

- دراسة سوسن تريم هودان (2006) الموسومة بـ (أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية)، والتي تناولت بالتحليل الوصفي والكمي أثر عرض النقود بمكوناته $M0$ ، $M1$ ، $M2$ ، $M3$ على المتغيرات الاقتصادية، ومن هذه المتغيرات الناتج المحل الاجمالي والبطالة. وقد توصلت الدراسة إلى أن عرض النقود يؤثر في المتغيرات الكلية لدول العينة ويكون تأثيره ايجابياً

- دراسة افتخار محمد مناحي الرفيع (2007) والموسومة بـ (السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة تطبيقية للعراق) وقد تناولت بالمنهاج الوصفي والتحليلي فضلاً عن المنهاج القياسي، اذ توصلت الدراسة ان البنك المركزي العراقي تمكن من خلال أدواته النقدية غير المباشرة من السيطرة على حجم السيولة العامة والمحافظة على المستوى العام للأسعار ورفع قيمة العملة المحلية

تجاه الدولار الأمريكي وسيطرة البنك المركزي على احتياطات المصارف التجارية من خلال فرض احتياطي قانوني على الودائع الجارية والحكومية والودائع بالعملة الأجنبية بنسبة واحدة وهي (25%) واستخدام التسهيلات الائتمانية القائمة بأنواعها المختلفة لغرض السيطرة على السيولة العامة من خلال امتصاص جزء من الاحتياطات الفائضة لدى المصارف المحجوبة عن عمليات الاقراض للجمهور .

- دراسة أحمد الشيخ وسلمان زكريا (2011) والموسومة بـ (العلاقة السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي ومستوى الأسعار) إذ استخدمت الدراسة منهجية كرانجر السببية وتحليل الارتباط المشترك لتحديد العلاقة بين المتغيرات، ودلت نتائج الاختبارات على أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغير في قطاع الانتاج والنتائج المحلي الاجمالي لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الاسعار .
- دراسة Sims عام 1972، والتي تعيد مین الدراسات التطبيقية الرائدة التي اختبرت العلاقة السببية بين النقود والدخل، بالتطبيق على بيانات فصلية للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1947-1969) باستخدام سببية جرانجر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النقود إلى الدخل، وانعدام العلاقة العكسية.

وما يميز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة، أولاً، لأنه عمل على السعي لإيجاد الحلول المناسبة من خلال رؤيا شاملة، وتضمن ثلاثة محاور: الأول يكمن في التأصيل النظري للبطالة والانفاق العام، والمحور الثاني تبني سلسلة من التحليلات والمتمثلة في تحليل جانب البطالة الظاهرية والانفاق العام وعلاقته بعرض النقد إذ ان اغلب البحوث تأخذ المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمتها فيه وتربطه بعرض النقد، والمحور الثالث يكمن في قياس الاثر الذي يلعبه عرض النقد وتطوره في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال هذه المنظومة ثلاثية الاتجاه تم تكوين (نموذج قياسي تحليلي)، والذي يمكن أن تتبناه الدولة والجهات المسؤولة وتوافق عليه الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها البنك المركزي العراقي، والسمة الواضحة في بحثنا أيضاً، فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها البطالة إذ نجد ان العمالة الأجنبية موجودة داخل البلد وان نسبة البطالة في العراق مرتفعة، وان العمالة الأجنبية لها اثار على موازنة الدولة، ومن خلال التركيز على هذه الظاهرة حاولنا ان نوضح من خلال استنتاجات هذا البحث ان اسباب البطالة ليست اسباب اقتصادية فحسب وانم توجد اسباب اخرى منها اسباب اجتماعية تعود

الى الافراد انفسهم واسباب سياسية تؤثر على البطالة من خلال تأثيرها على الاستثمار في البلد الذي بدوره سيؤثر على حجم الانتاج ومن خلاله سيؤثر على الدخل ومن ثم سوف ترتفع معدلات البطالة .

المحور الاول / مدخل مفاهيمي لعرض النقد والبطالة والانفاق العام (مدخل نظري)

أولاً. مفهوم عرض النقد:

يقصد بعرض النقد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد في وقت معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية ورقية وودائع التي تكون موجودة في خطة معنية بين يدي أفراد المجتمع وبذلك فإن عرض النقد يتكون من: (وداد، 2000: 40)

1. المسكوكات المعدنية.

2. العملة الورقية.

3. الودائع الجارية.

• انواع عرض النقد: (حسام وآخرون، 2000: 267)

1. المفهوم الضيق:

ان الودائع التي تحتسب ضمن هذا المفهوم العرضي هي الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط وان عرض النقد بالمفهوم الضيق يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{عرض النقد} = \text{العملة في التداول} + \text{الودائع الجارية}$$

ويقصد بالودائع الجارية ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال لمدد محددة وتختلف الودائع طبقاً لحق المودع في السحب منها فوراً أو بعد فترة محددة وتنقسم إلى ما يلي (الودائع تحت الطلب، الودائع الجارية، الحسابات الجارية) ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء.

2. المفهوم الواسع:

يتمحور هذا التعريف لعرض النقد حول اضافة الودائع الادخارية للقطاع الى عرض النقد ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

عرض النقد = العملة في التداول + الودائع الجارية + الحسابات والودائع الاجل + حسابات التوفير

والودائع الآجلة تتضمن وضع النقود في حسابات توفير في مؤسسة مالية تدفع معدل فائدة ثابت إلى حين موعد الاستحقاق المحدد. ولا يمكن سحب النقود بشكل عام خلال الإطار الزمني المغطى في الودائع الآجلة إلى بدفع غرامة.

اما حساب التوفير فيتم فتح حسابات التوفير بشكل عام للحفاظ على الأموال التي لا تنوي استخدامها لتغطية النفقات اليومية أو العادية، كما تختلف حسابات التوفير عن الحسابات الجارية التي تسمح لك بكتابة الشيكات واستخدام الديون الالكترونية للوصول إلى الأموال، كما أن حسابات التوفير على عكس الحسابات الجارية لأنها عادة ما تضع حداً لعدد مرات عمليات السحب أو المعاملات التي يمكن أن تقوم بها كل شهر، اما عرض النقد فيعرفها ساميلسون بأن (M2) تشمل أشباه النقود والتي تشمل ودائع حسابات المدخرات في المصارف وحسابات صناديق الاستثمار في أسواق المال والتي تتم إدارتها من قبل سماسرة الاستثمار وودائع حساب الاسواق النقدية التي تديرها المصارف التجارية.

3. المفهوم الاوسع:

يذهب هذا المفهوم الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الاخرى وقد برز تبرير الاخذ بالمفهوم الاوسع بعد ان توسع تدخل الحكومة من النشاط الاقتصادي واصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً لا يختلف عن القطاع الخاص.

4. محددات عرض النقد:

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية في اصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول كما ان السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول تخضع لاعتبارات عديدة منها: (حسام، وآخرون، 2000: 267)

- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان: -وذلك من خلال مستوى الائتمان الممنوح للمصارف وعلاقته مع عرض النقد فكلما كان مستوى الائتمان يتمتع بدرجة عالية فهذا من شأنه ان يزيد من عرض النقد في الاقتصاد.
- حجم العمالة في الدولة: -ان حجم العمالة في الدولة له تأثير على عرض النقد من خلال العلاقة العكسية بين عرض النقد وحجم العمالة (البطالة) فكلما كانت زيادة عرض النقد في الاقتصاد ادت الى انخفاض معدلات البطالة.
- مقدار الموارد الانتاجية المعطلة: -وهذا من خلال حجم الموارد الانتاجية المستغلة في الاقتصاد فكلما كانت هناك وفرة في الموارد يكون لها اثر ايجابي على عرض النقد لان وفرة الموارد توفر فرص استثمارية وبالنتيجة تؤدي الى زيادة عرض النقد.
- تعاقب حقبة التضخم والانكماش: -ان للدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد دور في زيادة عرض النقد او تقليل عرض النقد ففي فترات التضخم فان السياسة النقدية تحاول ان تخفض عرض النقد الموجود في الاقتصاد من اجل السيطرة على المستوى العام للأسعار وفي حالة الانكماش يصبح العكس هو الصحيح.

5. العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقد:

- البنك المركزي: يؤثر على عرض النقد من خلال: - (وداد ، 2000 ، ص40)
- أ- المضاعف النقدي: ويتم من خلال نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية (علاقة عكسية مع عرض النقد).

ب- القاعدة النقدية: هي القاعدة التي يبني عليها البنك المركزي نسبة اقراضه للبنوك من عدمها عن طريق:

- القاعدة المقترضة: -يمنح قروض الى المؤسسات النقدية والبنوك التجارية.
- القاعدة غير المقترضة: -والتي على اساسها يقوم البنك المركزي بعدم منح القروض للمصارف وبالتالي يؤثر على عرض النقد.

• البنوك التجارية: تؤثر على عرض النقد من خلال: - (منير وامجد ، 2010 ، ص166)

أ- المضاعف (m): كلما زاد مقدار الاحتفاظ من الاحتياطيات الفائضة تزداد التسربات في المضاعف وبالتالي يقل عرض النقد والعكس صحيح. ويتأثر مقدار الاحتفاظ في البنوك التجارية بعدة امور هي: (رشاد ورياض، 2009، ص55)

- المخاطرة المرتبطة بالمسحوبات: فاذا كانت نسبة المخاطرة كبيرة بالتالي فان البنوك التجارية سوف لا تمنح القروض للجمهور مما يؤثر على عرض النقد.
- قدرتها على الاقتراض: كلما كانت البنوك التجارية لها القدرة على الاقتراض ادى ذلك الى زيادة عرض النقد.
- سعر الفائدة: عندما تكون اسعار الفائدة مرتفعة فان ذلك يقلل من الاستثمار وبالتالي التقليل من عرض النقد وبالعكس في حالة انخفاض اسعار الفائدة.
- تكلفة الاقتراض من البنك المركزي: كلما كانت كلفة الاقتراض من البنك المركزي عالية بالتالي فان عرض النقد سوف ينخفض والعكس صحيح.
- الخوف من الفشل المصرفي: أي ان كلما كان الجهاز المصرفي متطور زاد من عرض النقد من خلال الوسائل التي يتخذها.

ب- القاعدة النقدية (MB): ان رغبة البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي او عدم الرغبة (القاعدة المقترضة) تؤثر على القاعدة النقدية فالاقتراض يزيد من الاحتياطات الكلية (R) وبالتالي تزداد القاعدة النقدية MB ويزداد معها عرض النقد والعكس صحيح.

• **الجمهور:** يؤثر الجمهور على المضاعف النقدي من خلال مقدار ما يرغب الاحتفاظ به على شكل عملية التداول (r) ويتأثر سلوك الجمهور بعدة عوامل وهي: (وداد، 2000، ص40)

- ثروة الفرد فكلما زادت ثروة قل طلبه على (r) وازداد على الودائع.
- **العائد على الموجودات:** أي انه إذا كان الافراد يتوقعون عائداً على موجوداتهم فأنهم يرغبون بالاحتفاظ بالموجودات على شكل سندات
- **الرغبة بالاحتفاظ بالموجودات السائلة:** والعلاقة عكسية تكون بين الرغبة بالاحتفاظ وعرض النقد
- مقدار تقدم العادات المصرفية لدى الجمهور والعلاقة تكون طردية.
- العمل المصرفي فالزيادة في موجوداتها يقلل من عرض النقد.
- العمليات غير المشروعة مثل غسيل الاموال لانها تذهب الى الخارج وبالتالي يقل عرض النقد في الداخل.

ويرى بعض الاقتصاديين النقديين وفي مقدمتهم فريدمان وشوارترز مفهوم عرض النقود الضيق لا يشير الى تعبير كامل عن حجم الكميات النقدية المعروضة في داخل الاقتصاد وان مفهوم عرض النقود الواسع هو الذي يبين الحجم الكلي لعرض النقود، وحجتهم في ذلك التطور الحاصل في هيكل اقتصاديات الدول المتقدمة والذي نتج عنه تنوع الاصول المالية التي يمكن تحويلها الى وسائل دفع دون ادنى خسارة وبأقل وقت ممكن والمتمثلة بالودائع الآجلة والادخارية وحسابات القروض والتي تدر دخلاً مستمراً بصورة فوائد، وهذا لا يتوفر في وسائل الدفع كالعلة في التداول، وبهذا يشمل عرض النقود الواسع ($M2$) وسائل الدفع المباشرة الاجمالية والتي هي مكونات ($M1$) مضافاً اليها الودائع الآجلة (الزمنية والثابتة) والودائع الادخارية الخاصة (ودائع القطاع الخاص) لدى المصارف التجارية، ويطلق مصطلح (أشباه النقود) على الودائع الآجلة

الزمنية والودائع الآجلة الثابتة والودائع الادخارية او ودائع التوفير لدى المصارف التجارية والتي يمكن تحويلها الى نقود خلال مدة زمنية وجيزة من دون اية خسائر تذكر مما يعني تمتعها بدرجة عالية من السيولة.

ثانياً/ البطالة:

يمكن تعريف البطالة على انها عمالة كثيرة تطارد وظائفاً قليلة، وتعرف البطالة أيضاً بأنها الظاهرة أو الحالة التي لا يستطيع الأفراد ممارسة النشاطات أثناء مدة زمنية معينة، وذلك بسبب وجود عوامل خارجة عن إرادتهم على الرغم من أن هؤلاء الأفراد هم في سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه وباحثين عنه وتسمى في هذه الحالة بالبطالة الكاملة. ويمكن تعريفها أيضاً بكونها تعبر عن كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل أو من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات بشكل امثل (رمزي، 1997، ص23) ، اما منظمة العمل الدولية فتعرف المتعطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن من دون جدوى، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى الذين لهم عمل واضطروا لتتركه لسبب ما.

وتأسيساً على ما سبق من التعاريف السابقة للبطالة أعلاه يمكن أن نعطي تعريفاً موحداً لها وهو أن البطالة هي زيادة في عرض العمل (ساعات العمل، أو العمال) عن حاجتها الفعلية (الطلب) لتلك الكمية المعروضة من العمل في مدة زمنية معينة، وعندما تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة من العاملين تؤدي إلى حدوث تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بتكلفة يتحملها الاقتصاد، وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل.

• أنواع البطالة:

تشكل البطالة احد مظاهر الهدر في استخدام الموارد البشرية، فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها، ولا يمكن إنقاص أو إلغاء الدخل اللازم لإدامة الحياة ولاسيما مع وجود تعويضات البطالة، وتشير معظم الدراسات التي تناولت قضية البطالة وأنواعها إلى أن البطالة غير ثابتة بل متغيرة ومتجددة، وتصنف البطالة تبعاً لأسبابها إلى ما يأتي (محمد و ناصر ،2004، ص115):

1. البطالة الدورية: وتظهر بسبب الدورات الاقتصادية، وتحاول معظم البلدان تجنبها أو تقليص مدتها، وهي عادة ما تختفي أو تقل أثناء مدة الرواج والانتعاش، ولذلك فهي تعبير جيد عن الحالة الاقتصادية للبلد، وإذا استمرت لمدة طويلة يمكن أن تتحول إلى بطالة هيكلية، وذلك لتغير الهيكل الاقتصادي أثناء مدة التقلبات الاقتصادية، وطبيعي أن تعمل معظم سياسات الدولة المالية والنقدية على زيادة نمو الاقتصاد لمعالجة مثل هذا النوع من البطالة.

2. البطالة الهيكلية: وهي ناشئة عن تحولات في هيكل الطلب أو تغيرات في التكنولوجيا، بحيث أن القوى العاملة المتاحة تكون خبراتها ومؤهلاتها غير متسقة مع الطلب في سوق العمل والاقتصاد وتتطلب تدخل الدولة لمعالجتها، وعادة ما يتم علاجها عن طريق برامج تدريب وإعادة تعليم أو نقل جغرافي للعمال الى الاماكن التي يكون فيها الطلب على العمال مرتفع.

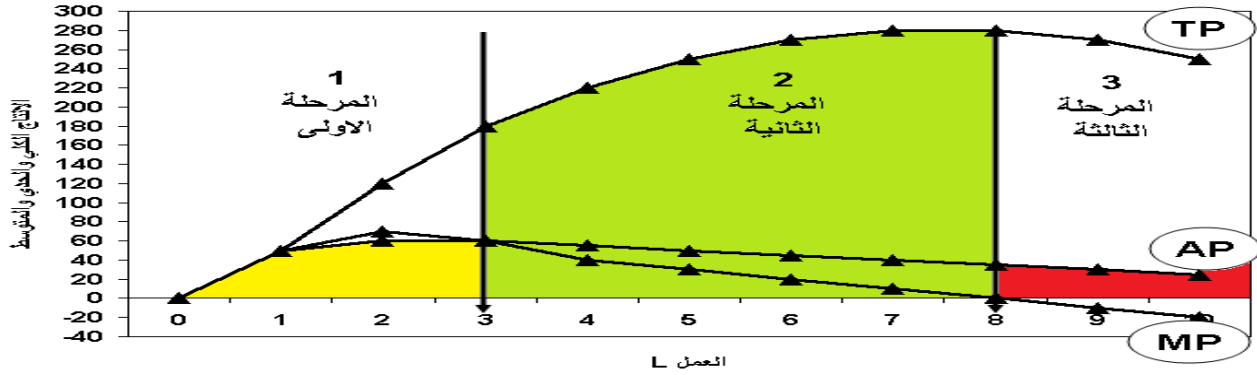
3. البطالة الاحتكاكية: يعود هذا النوع إلى حركة العاملين وانتقالهم من عمل إلى آخر، وهي تعد ظاهرة صحية تدل على ديناميكية سوق العمل، وعادة ما يتم معالجتها عن طريق تقصير المدة الزمنية التي يظل فيها العامل يبحث عن فرصة عمل، وذلك عن طريق مكاتب العمل وإعلانات طلب الوظائف. (نعمة الله، 2005، ص200)

4. البطالة المقنعة: وهي التي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفراً أو سالباً، وإن البلاد النامية الزراعية تعد من أشهر الأمثلة لهذا النوع من البطالة، ويسود الآن وجود هذا النوع من البطالة في القطاعات الحكومية للبلاد النامية، بسبب التزام الدولة بضمان تعيين الخريجين، وتكمن معالجتها عن طريق تحويل العمال من القطاعات التي يتكدسون فيها إلى قطاعات أخرى، أو خلق فرص عمل جديدة لهم ولاسيما في القطاع الخاص.

ويمكن توضيح الانتاجية الحدية السالبة لعنصر العمل (البطالة المقنعة) من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (1)

الانتاجية الحدية لعنصر العمل (البطالة المقنعة)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات افتراضي

ومن خلال ملاحظة الشكل البياني (1) نلاحظ أن الانتاجية الحدية تكون صفراً عندما يكون الانتاج الكلي في اعلى نقطة له في نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة عند استخدام العامل الثامن وبعد ان نضيف العامل التاسع الى العملية الانتاجية فان انتاجية هذا العامل سوف تكون سالبة (بطالة مقنعه)

5. البطالة الموسمية: وتظهر بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل، أي أن هناك بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلا في فصل معين من السنة، ومن ثم بقاء العمال الذين يؤديونها في حالة بطالة لبقية ايام السنة، وتتم معالجتها بإيجاد أعمال تتكامل مع الأعمال الموسمية أو تشغل الأوقات التي لا يعمل فيها العمال الموسميون.

6. البطالة السافرة: وهي حالة تعطل لقوة العمل، وهي من الممكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية تطول مدتها الزمنية أو تقصر.

7. البطالة الطبيعية: -هي الحالة الاقتصادية المرتبطة بالمستوى العام للبطالة في الدول، وتُشكّل هذه البطالة مؤشراً اقتصادياً يدلّ على أنّ اقتصاد الدولة سليم، ويُقدّر المعدّل الطبيعيّ للبطالة بحواليّ 4% عادةً.

8. البطالة المستوردة: هي بطالة ناتجة عن استحواد (العمالة غير المحلية) على وظائف معينة مما يقلل فرص العمل المتوافرة للعمالة المحلية.

• البطالة المقنعة وتداعياتها في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة:

إن البطالة لا تعد مشكلة محلية بل هي مشكلة عالمية تصيب كل المجتمعات لكن وقعها اشد على البلاد النامية، وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات الإعاقة والتزايد السكاني، كما أن المتعطل في البلاد النامية لا يتقاضى أجراً أو راتباً لسد احتياجاته الضرورية كما هو المعمول به في البلاد المتقدمة، لذا صار ضروريا دراسة البطالة في هذه البلاد من جوانبها المتعددة، كأسباب نشوئها، وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي وغيرها.

ثالثاً_ الإنفاق العام: إن النفقات الحكومية لها أهمية كبيرة في علم المالية العامة فهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن وهي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي إذ تقوم الحكومات بنشاطات اقتصادية متعددة ومتنوعة وفقاً لتطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع.

ومن خلال النفقات الحكومية بقسميها الجاري والاستثماري تهدف الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف رئيس للنفقات العامة إذ أصبح النمو الاقتصادي أساساً لقياس درجة تقدم المجتمعات.

1. **مفهوم الأنفاق العام:** يعرف الأنفاق العام بأنه ((مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطة عامة، بقصد إشباع حاجة عامة)) (فاضل، 1973، ص 25-30)، أو هو (مبلغ من المال تتفقه الدولة أو شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة)، (رفعت المحجوب، 1971، ص 38-42)، ومن التعاريف الواردة في أعلاه يتضح أن للنفقة ثلاثة أركان رئيسية هي:- (صلاح، 1981 ص 136)

• مبلغ من المال: يفهم من ذلك بأن الجزء الأعظم من الأنفاق الحكومي يتم بصورة نقدية والأخرى عينية ألا انه من اليسير تقويمه نقداً وإضافة مجموعه إلى مجموع النفقات النقدية وهذا ماد فع إلى عد النفقة الحكومية كما قابلاً للتقويم النقدي وعدم اقتصاره على ضرورة أن تكون النفقة الحكومية مبلغاً نقدياً يخرج من الذمة المالية للدولة.

• خروج المال من خزانة الدولة وان القائمين بالأنفاق من أشخاص القانون وهذا يعني أن القائمين بالأنفاق هم جهات رسمية أي أن يكون الأمر بالأنفاق شخص معنوي مهم، ومن جانب آخر فأن هذا الأنفاق لا يعد أنفاقاً عاماً مالم يدخل في سجلات الدولة.

- هدف الأنفاق إشباع حاجة عامة: يتضح من خلال التعاريف بأن الأنفاق لا يعد أنفاقاً عاماً على الرغم من كونه يصدر من شخص معنوي عام، ما لم يوجه لإشباع حاجة عامة للمجتمع.

2. تقسيم النفقات العامة:

إن دراسة تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، واستناداً إلى ذلك تقسم النفقات العامة كآلاتي: (فاضل، 1973، 45)

أ- النفقات الجارية: وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير إداراتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات وتكون على نوعين هما (فاضل، 1973، 46):

- النفقات التي تقدمها الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة، وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية (باستثناء إنشاء المباني الخاصة بإسكان القوات المسلحة والمصرفيات الاستثمارية المدنية) فأنها تدخل في تكوين (راس المال).

- تشمل النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الدولة تسعى من خلال نفقاتها إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع بهدف رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي فضلاً عن أن الأنفاق الحكومي يعد مصدراً من مصادر التضخم عندما يكون أكثره موجهاً لأغراض استهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق النقدية والسلعية دون أن يقابلها أي زيادة موازية له في الإنتاج.

ب- النفقات الاستثمارية: إن هذا النوع من النفقات يتمثل بنفقات الحكومة التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة كمية الإنتاج القومي وبقية السلع والخدمات وإن أهمية

هذا النوع من النفقات كونها تؤدي إلى تكوين رأسمال ثابت بمعنى آخر أن توفير وسائل الإنتاج يساهم في دعم البنيان الاقتصادي وتسارع معدلات النمو وزيادة الإنتاج والدخل القومي ، كما أن أهمية هذا النوع من النفقات تظهر في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية إذ انه يمثل الدفعة القوية اللازمة للنشاط الاقتصادي وتحفيزه على إقامة مشاريع مكملة راسياً وأفقياً وهذا لا يستطيع القطاع الخاص القيام به وإنما تقوم الدولة به ومن خلال نفقاتها العامة الاستثمارية ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما (عادل وطلال، 1988 ، ص84) :

الأول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ويتمثل في أقامه المشاريع الصناعية والزراعية... الخ والتي يترتب عليها إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، زيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات.

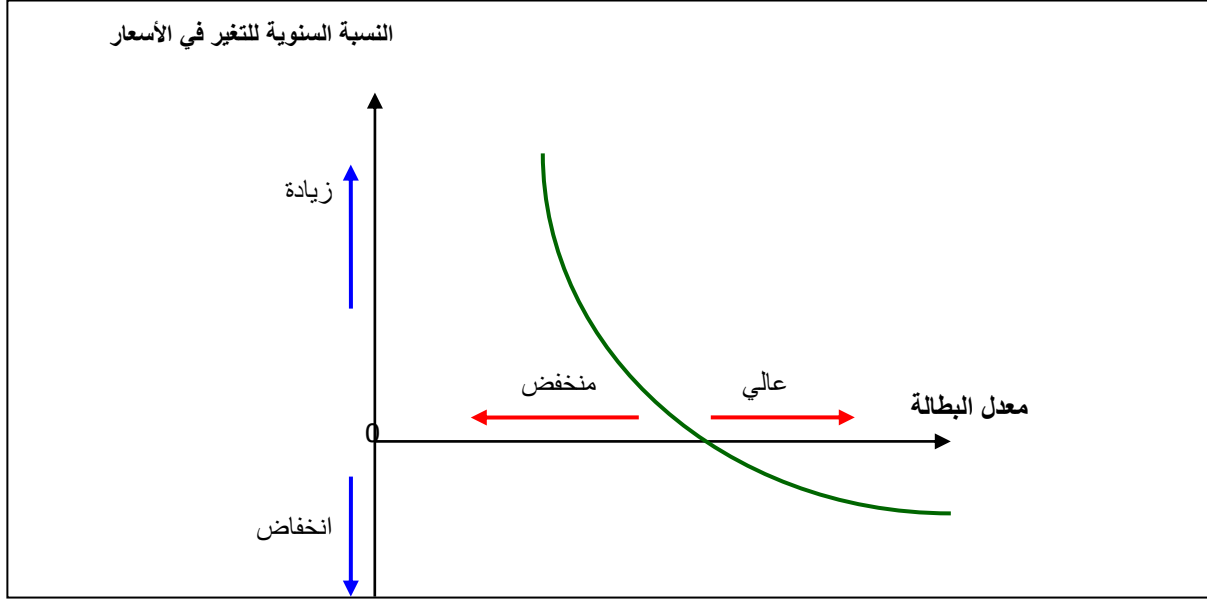
أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة من تغير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطور والتقدم كونه يمثل أما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية اندثرت بفعل الاستخدام لها.

رابعاً/ العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس):

لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليوكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

شكل رقم (2)

العلاقة بين المستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة (منحنى فيليبس)



ومن خلال ملاحظة الشكل البياني (2) يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بمنحنى فيليبس "Phillips Curve". وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيليبس A.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال المدة 1861-1957، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%، يحدث الركود التضخمي عندما يعاني الاقتصاد من ركود النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدل التضخم. هذا السيناريو يتعاقد مباشرة مع النظرية وراء منحنى فيليبس. وعادة ما ينخفض الطلب في الاقتصاد الراكد، حيث أن العمال العاطلين عن العمل يستهلكون بشكل طبيعي أقل، وتخفيض الشركات التجارية الأسعار لإعادة جذب المستهلكين.

يصل منحنى فيليبس الى نتيجة مفادها ان الحكومات في كل انحاء العالم تستطيع تحديد "الطرف البديل" الذي ترغب فيه من بين الطرفين وهما التضخم والبطالة، على سبيل المثال اذا اعتقدت الحكومة ان البطالة

مرتفعة أكثر من اللازم فيمكنها ان تعمل على خفضها بتنفيذ سياسة متوسعة (الاستقطاعات الضريبية او زيادة الانفاق او خفض اسعار الفائدة) ولكن على حساب ايجاد زياده في التضخم، لكن اذا اعتقدت الحكومة ان التضخم مرتفع اكثر من اللازم فأنها تستطيع ان ترفع الضرائب وتخفيض الانفاق او ترفع اسعار الفائدة لخفض الطلب الذي يعمل على خفض التضخم، وفي هذه الحالة يتم ذلك على حساب البطالة، بمعنى آخر من وجه نظر فيليبس، لن يكون هناك "غذاء مجاني" فلن يهبط التضخم ولا البطالة او ربما يرتفعان في نفس الوقت، كل ذلك يعني ان هناك مستوى من البطالة يستحيل من خلاله ان يهبط دون ان يؤدي الى ارتفاع الأسعار وهذا المستوى اطلق عليه اصطلاح المعدل الطبيعي للبطالة، أي انه عند المستوى الطبيعي نستطيع ان نقول ان لدينا عمالة كاملة ولا يزال هناك من لا يعملون، لكن العمل على زيادة العمالة (او زيادة خفض البطالة) بما هو اكثر من المعدل الطبيعي قد يؤدي الى مشكلات اقتصادية اخرى كالتضخم.

خامساً / العلاقة بين النمو والبطالة (قانون اوكن):

في حالة وجود البطالة الدورية يرتفع عدد الذين لا يشغلون اية وظيفة عندما يسير الاقتصاد بصورة ضعيفة، ويهبط ذلك العدد عندما يسير بصورة جيدة، هذا ما يسمى بقانون اوكن، بعد ان كتب الاقتصادي آرثر اوكن في بداية الستينيات عن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الولايات المتحدة، اوضح اوكن ان الارتفاع بنسبة 3% في النشاط الاقتصادي لابد ان يلازمه هبوط بنسبة 1% في معدل البطالة، والعكس بالعكس.

فمن الناحية العملية، يمكن ان تختلف طريقة تحرك البطالة عندما يصبح الاقتصاد قوياً او عندما يصبح ضعيفاً، هناك اختلافات بين الدول في طريقة استجابة البطالة نحو النشاط الاقتصادي، فمثلاً دول كأمريكا واسبانيا كانت تعاني من حالات ارتفاع هائلة في معدلات البطالة التي ترتبط بالتقلص الاقتصادي اثناء مدة الركود الاخيرة، من ناحية اخرى شهدت المانيا واليابان زيادات طفيفة في معدلات البطالة ، ربما تعود تلك الاختلافات الى عوامل عدة بما فيها ما يسمى بالشروط الصارمة لسوق العمل، (بدعم الاجور وساعات العمل ربما تجبر النقابات العمالية للشركات على خفض حجم القوى العاملة بها بهدف توفير المال اثناء مدة الركود)، ومن الطبيعي ان تقول ان هناك قطاعات معينه تعد اكثر توسعاً في

سوق العمل من قطاعات اخرى، تأمل مثلاً حجم قطاع البنك في اسبانيا الذي تفوق عليه سوق الاسكان الاكثر ضعفاً.

إذاً لقد بينا الطريقة التي يتفاعل بها كل من النمو الاقتصادي والبطالة يمكن ان يتباين كثيراً من دولة الى اخرى، لكن كيف تتباين التغيرات التي تطرأ على البطالة - وعلى العمالة كوجه اخر لعملة واحد- مع النمو الاقتصادي بصورة واضحة وبمرور الوقت (في نفس الدولة) خلال مدة الركود الاقتصادي التي اعقبت ازمة الائتمان في 2008-2009 لم تهبط العمالة في المملكة المتحدة على اي مستوى من الحدة كما يمكن ان يصور لنا التاريخ في الماضي، ففي حين هبط اجمالي الناتج المحلي من القمة الى القاع لمستوى لم يصل اليه اي كساد يعقب الحرب، كان هبوط العمالة اقل مما كان عليه خلال فترات الكساد في بداية التسعينيات والثمانينيات والسبعينيات، وقد قال هاري ترومان يتحقق الركود الاقتصادي عندما يفقد جارك عمله ويصبح الامر كساداً عندما تفقد انت عملك، اذن لماذا كانت الحالة هكذا ربما كان الناس لديهم النية للعمل مقابل ادنى الاجور او للعمل بدوام جزئي وهذا كان يقلل حسابات الاجور للشركات بما يشجع تلك الشركات على الاحتفاظ بالعمالين بها اثناء فترة الركود، اضافة الى ذلك ان الحكومة واصلت عملية التوظيف او التعاقد خلال فترة التقلص الاقتصادي للتعويض عن شيء من الهبوط المرتبط بفترة الهبوط في وظائف القطاع الخاص، وربما ايضاً تكون التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية (مثل اسعار الفائدة التي وصلت الى ادنى مستوى لها) قد ساعدت الشركات على تجاوز الركود بصورة افضل. كما بين قانون اوكن، ان الحكومات تستطيع التعامل مع البطالة الدورية بتحفيز النشاط في الاقتصاد وهو ما يسمى بسياسات ادارة الطلب، من ناحية اخرى فإن السياسات التي تهدف الى محاولة خفض المعدل الطبيعي للبطالة بحل المشكلات الكامنة بهيكل سوق العمالة تسمى بسياسات الاعداد لأنها تتعامل مع ارض العمالة. (الحد من قدرة الاتحاد او النقابة، اتاحة تدريبات أفضل، واعادة التفكير في بدلات البطالة)، كلها انواع من سياسات الاعداد التي يمكن ان تساعد على خفض المعدل الطبيعي للبطالة.

المبحث الثاني / العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

أولاً / العلاقة بين تغيرات عرض النقد والانفاق العام:

لمعرفة التطور الحاصل في عرض النقد للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) يمكن متابعة البيانات الواردة في الجدول (1)، والجدير بالذكر إن عرض النقد هو بالمفهوم الواسع (M2):

الجدول رقم (1)

العلاقة بين عرض النقد الواسع (M2) والانفاق العام في العراق للمدة ((2004-2018) مليار دينار)

الانفاق العام	M2 عرض النقد	السنوات
32117	12254	2004
26375	14684	2005
38807	21080	2006
39031	26956	2007
59403	34920	2008
52567	45438	2009
70134	60386	2010
78757	63178	2011
105139	75466	2012
119128	72679	2013
83556	90728	2014
94048	82595	2015
96545	88182	2016
75490	89490	2017
80873	88321	2018

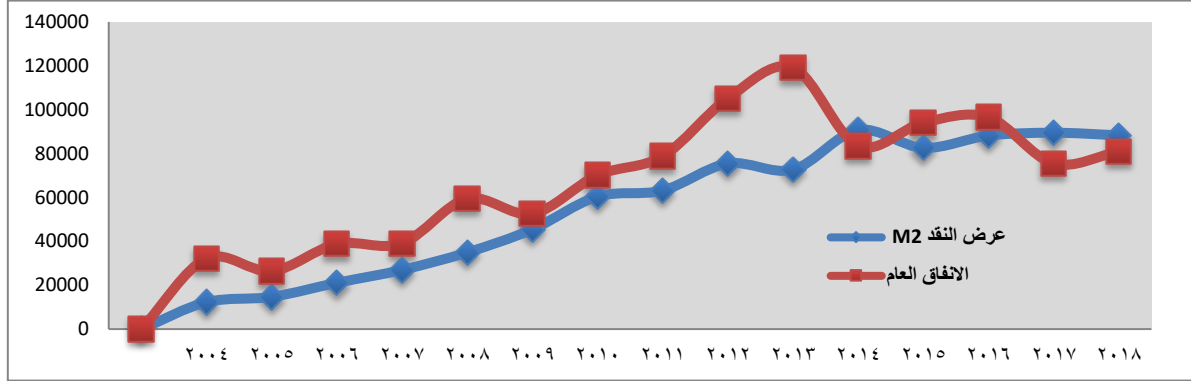
المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / للمدة (2004-2018)

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان عرض النقد اخذ باتجاه الزيادة التدريجية فقد بلغ في عام (2004) حوالي (12254) مليار دينار، اما في عام (2005) فقد ازداد عرض النقود M2 ليبلغ (14684) مليار دينار وقد يعود السبب في هذه الزيادة الى التطور في الجهاز المصرفي خاصة بعد حصول البنك المركزي على استقلاليتها في نفس العام، وعند النظر الى الانفاق العام ومقارنته مع عرض النقد نلاحظ في عام 2004 بلغ مجموع الانفاق العام (32117) مليار دينار لعام وفي عام 2005 فقد بلغ (26375)، تبين وجود انخفاض واضح في جانب الانفاق العام عن المستوى الذي بلغه في عام 2004 وعلى الرغم من ذلك فان الزيادة الحاصلة في عرض النقد ادت الى ان الانفاق العام انخفض بنسبة بسيطة أي ان مقدار التغيير في الانفاق العام نتيجة تغيير عرض النقد باعتباره المتغير المستقل اثر في المتغير التابع، وقد استمرت الزيادة التدريجية في عرض النقود بالمعنى الواسع (m2)، واخذ الانفاق العام بالزيادة في عام (2007) بشكل واضح إذ بلغ (39031) مليار دينار وقد ويعزى السبب في هذه الزيادة الى التحسن النسبي في الوضع الامني بشكل اكبر من العام السابق، أما عام 2010 فيلاحظ ان الانفاق العام ازداد إذ بلغ (70134) مليار دينار وبفارق زيادة عما هو عليه في عام 2009، فيما ازداد الانفاق العام خلال عام 2011 ليصل الى (78757) مليار دينار أي بنسبة زيادة وبعد هذه الزيادات المتتالية للنفقات العامة للعامين السابقين نلاحظ ان الانفاق العام لعام 2014 اخذ بالانخفاض إذ بلغ (83556) مليار دينار وبنسبة انخفاض وقد يعود هذا الانخفاض في الانفاق العام بسبب الانخفاض في الانفاق الجاري والاستثماري إذ انخفض الانفاق الجاري بنسبة بلغت (25.6%)، والانفاق الاستثماري انخفض بنسبة (38.3%) واستمرت الزيادة في عرض النقد حتى بلغت في عام (2014) إذ بلغ (90728) مليار دينار وذلك بسبب تراجع العوائد النفطية في ذلك العام وتشير البيانات في ذلك العام الى وجود حالة انكماش في الاقتصاد العراقي لعام (2014)، اما في عام (2015) فان عرض النقود شهد انخفاض واضح إذ بلغ (82595) مليون دينار والسبب في ذلك يعود الى انخفاض اسعار النفط والانخفاض في صافي الموجودات الاجنبية وكذلك الانخفاض في اشباه النقود، اما في الاعوام (2016-2018) فقد شهد عرض النقد زيادات بنسب بسيطة وان هذه الزيادات كانت ربما بسبب الزيادة التي تحصل في اسعار النفط، اما في الاعوام (2015-2018) فقد شهد الانفاق العام تذبذباً واضحاً ارتقاعاً وانخفاضاً وقد يعود هذا التذبذب الى ارتباط الانفاق العام بأسعار النفط من جهة وقرار الموازنة العراقية من جهة اخرى.

ويمكن توضيح العلاقة بين عرض النقد والانفاق العام من خلال الشكل البياني (3) الآتي:

شكل رقم (3)

العلاقة بين عرض النقد والانفاق العام للمدة من (2018-2004)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) للمدة (2018-2004)

ومن خلال ملاحظة الشكل البياني (3) نلاحظ أن العلاقة طردية بين عرض النقد والانفاق العام خلال مدة الدراسة (2018-2004) على الرغم من أن مقدار التغيير غير ثابت بين عرض النقد والانفاق العام ولكن مجمل العلاقة هي طردية.

ثانياً / العلاقة بين تغيرات عرض النقد والبطالة الظاهرية :

تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة ومن بيانات الجدول (2) أن معدلات البطالة أخذت بالانخفاض على التوالي وهذا يكون متزامناً مع الزيادات المستمرة في عرض النقد خلال مدة الدراسة وكما يلي:

الجدول رقم (2)

عرض النقد الواسع (M2) والبطالة الظاهرية في العراق للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

السنوات	M2 عرض النقد	معدل البطالة الظاهرية%
2004	12254	28.1
2005	14684	23.3
2006	21080	20
2007	26956	18
2008	34920	14.7
2009	45438	13
2010	60386	15
2011	63178	11
2012	75466	11
2013	72679	11
2014	90728	28
2015	82595	36.4
2016	88182	16.1
2017	89490	20.3
2018	88321	11

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / للمدة (2004-2018)

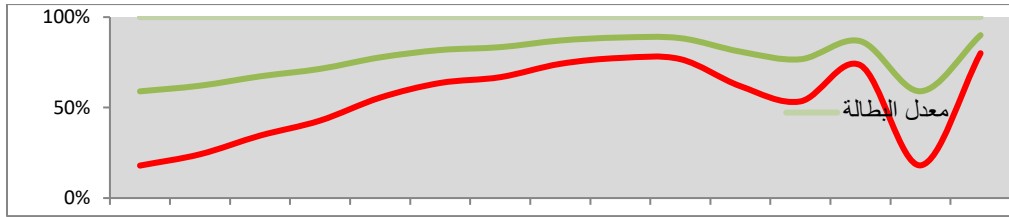
نلاحظ من خلال الجدول (2) ان معدلات البطالة اخذت بالانخفاض النسبي خلال مدة الدراسة ، ففي عام 2004 بلغت (28.1%) وقد يعود السبب في ارتفاع معدل البطالة في العراق الى الازمات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال عام 2003 وكذلك انخفاض الإيرادات والنفقات العامة لعام 2004 وعند النظر الى مقدار عرض النقد في هذا العام نجد انه منخفض مقارنة مع الاعوام الاخرى وهذا يدل على

العلاقة العكسية بين عرض النقد ومعدلات البطالة ، ثم تراجعت في الاعوام اللاحقة ففي عام 2005 بلغ معدل البطالة في العراق (23.3%)، واخذت وتيرة الانخفاض في معدل البطالة بالاستمرار ففي عام 2006 بلغ معدل البطالة (20%)، ثم عام 2007 بلغ معدل البطالة (18%)، واستمرت معدلات البطالة بالانخفاض على التوالي ففي عام 2008 ففي بلغ معدل البطالة (14.7%) و يعود السبب في هذا الانخفاض في معدلات البطالة الى الارتفاع النسبي في عرض النقد في العراق مما ادى الى زيادة النفقات العامة للدولة والتي اثرت بشكل ايجابي على معدلات البطالة في العراق من خلال تحقيق فرص العمل للعاطلين وانخفاض معدلات البطالة ، اما بخصوص معدلات البطالة للأعوام (2010-2013) وكما تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء فقد تراجعت معدلات البطالة واستقرت عام 2010 عند (15%) وتراجعت بحسب مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء إلى (11%) خلال الاعوام (2011-2012-2013). اما في 2014 ارتفعت معدلات البطالة في العراق واستقرت عند (28%) ويعود السبب الى العديد من التحديات السياسية والاقتصادية ، اذ ان التطورات الاخيرة المتمثلة في الازواج السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد الجامعات الارهابية التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق لا سيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية الهامة في هذه المناطق ، كذلك عدم اقرار الموازنة في نهاية عام (2014) بسبب قلة الصادرات النفطية وانخفاض اسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب ف الاسواق العالمية مما ادى الى عجز الموازنة لتمويل النفقات العامة، كل هذه التطورات ادت بالنتيجة النهائية الى ارتفاع معدلات البطالة، اما في عام (2015) فقد ارتفعت معدلات البطالة الى (36.4%) وهي نسبة عالية ويعود السبب وراء هذا الارتفاع الى دخول العصابات الارهابية الى محافظات العراق (الموصل، صالح الدين، الانبار، ديالى) وتهجير السكان الى محافظات الوسط والجنوب وترك وظائفه واعمالهم والبحث عن وظائف واعمال أخرى، اما في الاعوام (2016-2018) فقد شهدت معدلات البطالة انخفاض واضح بسبب الاستقرار النسبي في الوضع الامني الذي يرتبط بصورة غير مباشرة مع توفير فرص عمل للعاطلين ، وتأسيساً على ما سبق نلاحظ ومن خلال الجدول (2) بان هناك علاقة بين عرض النقد من جهة والبطالة من جهة اخرى أي انه اذا كان عرض النقد في زيادة فهذا سوف يؤدي بالنتيجة الى انخفاض معدلات البطالة في العراق والعكس صحيح في حالة انخفاض عرض النقد سوف تزداد معدلات البطالة وهذا واضح من خلال البيانات الواضحة في الجدول (2)

التي تبين العلاقة العكسية بين عرض النقد ومعدلات البطالة ، ويمكن توضيح العلاقة بين عرض النقد والبطالة من خلال الشكل البياني (4) الآتي :

شكل رقم (4)

العلاقة بين عرض النقد والبطالة للمدة من (2018-2004)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / للمدة (2018-2004)

ومن خلال ملاحظة الشكل البياني (4) نلاحظ أن العلاقة عكسية بين عرض النقد والبطالة خلال مدة الدراسة (2018-2004) باستثناء عامي 2014-2015 بسبب الظروف التي مر بها البلد في هذه الفترة ولكن مجمل العلاقة هي عكسية بين عرض النقد ومعدلات البطالة.

المبحث الثالث

قياس اثر عرض النقد على الانفاق والبطالة الظاهرية باستخدام نموذج VECM.

اولاً: توصيف بيانات البحث: اعتمد البحث على بيانات نصف سنوية تغطي المدة الزمنية (2004 - 2018) والتي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات التابعة للبنك المركزي العراقي، واحصاءات وزارة المالية.

ثانياً: توصيف متغيرات النموذج: اعتمد البحث على ثلاث متغيرات اساسية يمكن توصيفها كالاتي:

(عرض النقد) ($m2$) كمتغير مستقل، والانفاق العام كمتغير معتمد، والبطالة الظاهرية كمتغير معتمد

ثالثاً: صياغة النموذج: من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغير المستقل

(عرض النقد الواسع $m2$) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي، البطالة الظاهرية) وبناء الجانب النظري للدراسة

فأنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Y=a+\beta x$$

اذ ان: $Y =$ الانفاق العام والبطالة الظاهرية $X =$ عرض النقد الواسع $m2$

رابعا : اختيار منهجية البحث: يعتمد اختيار منهجية البحث على طبيعة المتغيرات المستخدمة ودرجة تكاملها، فاذا كانت متغيرات البحث متكاملة من نفس الرتبة في الفرق الاول او الثاني يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ، اما اذا كانت المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها (خليط من درجة التكامل) يكون منهج اختبار الحدود ملائم ، في حين اذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى يمكن تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مباشرة وتكون النتائج صحيحة وغير مزيفة، ولذلك فان الخطوة العملية الاولى تتمثل في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ومعرفة درجة تكاملها .

خامسا :اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: يوفر برنامج E-views9 عدة معايير لاختبار السلاسل الزمنية اهمها: اختبار ديكلي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس - بيرون (PP)، ويتم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية في ثلاثة نماذج انحدار: الاول انحدار الثابت constant والثاني انحدار الثابت مع اتجاه عام constant & Trend والثالث بدون ثابت واتجاه عام None ، ولأهمية الثابت والاتجاه سوف نعتمد على النموذج الثاني سواء في اختبار ديكلي فوللر الموسع او اختبار فيلبس - بيرون . ويلخص الجدول (3) نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3)

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level				
		الانفاق الحكومي (dnp)	البطالة (um)	عرض النقد (m)
With Constant	t-Statistic	-0.6041	-1.794	-1.500
	Prob.	0.8624	0.380	0.527
		NO	NO	NO
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.756	-2.779	-2.447
	Prob.	0.024	0.209	0.352
		**	NO	NO
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.556	-1.459	-0.102
	Prob.	0.969	0.133	0.645
		NO	NO	NO

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من جدول (3) ان بيانات الدراسة غير مستقرة بالمستوى الاصلي حسب اختبار دكي فولر الموسع

جدول رقم (4)

اختبار الفرق الثاني دكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At First Difference				
		d(DPN)	d(UM)	d(M)
With Constant	t-Statistic	-8.336	-8.19	-8.185
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.364	-8.14	-8.1584
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.306	-8.24	-8.246
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من الجدول (4) ان متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الثاني لهذا لا بد الذهاب الى اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

سادساً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

جدول رقم (5)

اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None	0.192641	26.92361	29.79707	0.1035
At most 1	0.146307	15.15435	15.49471	0.0562
At most 2*	0.110726	6.454267	3.841466	0.0111

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

جدول رقم (6)

اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None	0.192641	11.76926	21.13162	0.5706
At most 1	0.146307	8.700081	14.26460	0.3120
At most 2*	0.110726	6.454267	3.841466	0.0111

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في الجدول (6) نلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط بين متغيرات الدراسة وعلى هذا الأساس سوف نستخدم نموذج VECM والسبب لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

سابعاً: اختبار كرانجر للسببية:

جدول رقم (7)

اختبار كرانجر بين عرض النقد والانفاق والعام

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
M does not Granger Cause DPN	56	11.4193	0.0014
DPN does not Granger Cause M		7.94758	0.0068

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال اختبار كرانجر في الجدول (7) نلاحظ وجود علاقة سببية ثنائية معنوية تتجه من عرض النقد الى الانفاق العام ومن الانفاق العام الى عرض النقد.

جدول رقم (8)

اختبار كرانجر بين عرض النقد والبطالة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
M does not Granger Cause UM	56	1.73363	0.1936
UM does not Granger Cause M		1.54929	0.2187

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال اختبار كرانجر في الجدول (8) نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد والبطالة.

ثامناً: نتائج اختبار فترات الابطاء:

جدول رقم(9)

اختبار فترات الابطاء

<u>Lag</u>	<u>LogL</u>	<u>LR</u>	<u>FPE</u>	<u>AIC</u>	<u>SC</u>	<u>HQ</u>
0	- 3338.891	NA	5.82e+21	58.62966	58.70167	58.65889
1	- 2530.240	1560.555	4.70e+15	44.60069	44.88872	44.71759
2	- 2270.969	486.704*	5.8e+13*	40.2999*	40.7402*	40.4145*
3	- 2270.241	1.328066	6.75e+13	40.35511	41.07516	40.64734
4	- 2269.416	1.462450	7.80e+13	40.49853	41.43460	40.87842
5	- 2268.463	1.638941	9.01e+13	40.63970	41.79178	41.10726
6	- 2267.336	1.877323	1.04e+14	40.77783	42.14593	41.33307

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من الجدول (9) ان فترات الابطاء هي المدة الثانية التي يمكن من خلالها تقدير نموذج VECM.

تاسعاً: تقدير نموذج VECM لعرض النقد والانفاق العام

جدول رقم (10)

تقدير نموذج VECM في المدى الطويل

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	DPN(-1)
	-0.008513	M(-1)
	(0.00141)	
	[-6.02405]	
	-58081.45	C
D(M)	D(DPN)	Error Correction:
-6.313569	-0.141773	(معامل تصحيح الخطأ)
		CointEq1
(4.92062)	(0.04210)	
[-0.50092]	[-2.38314]	
		معامل المدى القصير
-4.118762	0.694030	D(DPN(-1))
(21.7146)	(0.18579)	
[-0.18968]	[3.73563]	
-1.510840	-0.168998	D(DPN(-2))
(21.7355)	(0.18597)	
[-0.06951]	[-0.90876]	
0.883323	0.000656	D(M(-1))

(0.19476)	(0.00167)	
[4.53543]	[0.39362]	
-0.149918	-0.000687	D(M(-2))
(0.20822)	(0.00178)	
[-0.71999]	[-0.38582]	
852.5803	388.1258	C
(58734.7)	(502.525)	
[0.01452]	[0.77235]	
0.696629	0.729706	R-squared
0.611063	0.653470	Adj. R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول (10) ان نموذج تقدير VECM يبين انه توجد علاقة توازنه بين عرض النقد والانفاق العام في المدى الطويل والسبب ان معامل تصحيح الخطأ سالب ، ومن خلال قيمة (R) هذا يعني ان المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع بقدر 72% اي أن التغيرات الحاصلة بالإنفاق العام تعود الى التغيرات في عرض النقد .

عاشراً: تقدير نموذج VECM لعرض النقد والبطالة:

نلاحظ من خلال الجدول (11) ان نموذج تقدير VECM تبين انها توجد علاقة توازنه العلاقة بين عرض النقد والبطالة في المدى الطويل والسبب ان معامل تصحيح الخطأ سالب، ومن خلال قيمة (R) كانت ضعيفة اي ان المتغير المستقر فسر المتغير التابع بقدر 59% .

جدول رقم (11)

تقدير نموذج VECM لعرض النقد والبطالة

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	UM(-1)
	6.06E-07	M(-1)
	(4.4E-07)	
	[1.37930]	
	-17.14846	C
D(M)	D(UM)	Error Correction:
-9371.694	-0.073739	معامل تصحيح الخطأ (CointEq1)
(17519.8)	(0.02962)	
[-0.53492]	[-2.48984]	
		معامل المدى القصير
-5352.507	0.803252	D(UM(-1))
(82855.9)	(0.14006)	
[-0.06460]	[5.73497]	
-5881.936	-0.119423	D(UM(-2))

(86632.4)	(0.14645)	
[-0.06790]	[-0.81548]	
0.860311	-4.67E-08	D(M(-1))
(0.14645)	(2.5E-07)	
[5.87451]	[-0.18879]	
-0.141282	1.58E-09	D(M(-2))
(0.14748)	(2.5E-07)	
[-0.95795]	[0.00633]	
-6500.669	-0.116887	C
(59362.0)	(0.10035)	
[-0.10951]	[-1.16482]	
0.589762	0.590504	R-squared
0.547029	0.547848	Adj. R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الحادي عشر: مصفوفة الارتباط

جدول رقم (12)

مصفوفة الارتباط بين عرض النقد والانفاق العام

	DPN	M
DPN	1	0.8500
M	0.85000	1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول (12) مصفوفة الارتباط بين عرض النقد والانفاق العام وجود علاقة طردية قوية بين عرض النقد والانفاق العام وهذا يعني ان التغيرات في عرض النقد تؤثر على الانفاق العام.

جدول رقم (13)

مصفوفة الارتباط بين عرض النقد والبطالة

	UM	M
UM	1	-0.668
M	-0.668	1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول (13) مصفوفة الارتباط بين عرض النقد والبطالة توضح العلاقة العكسية بين عرض النقد والبطالة اي أن الزيادة في عرض النقد تؤدي الى انخفاض البطالة.

الثاني عشر: التحليل الاقتصادي لنتائج القياسي ومدى استجابتها مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة:

من الناحية الاقتصادية ومدى استجابة المتغيرات التابعة (البطالة الظاهرية - والانفاق العام) تجاه التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (عرض النقد) اذ تشير معلمات النموذج الى مرونة معدل البطالة الظاهرية اتجاه عرض النقد، اي ان التغير في عرض النقد يؤدي الى تغير في معدل البطالة الظاهرية، كما ان العلاقة عكسية بين عرض النقد ومعدل البطالة لان الاشارة سالبة حسب الاختبارات الاحصائية اي ان زيادة المعروض النقدي سيؤدي الى انخفاض معدل الفائدة مما يشجع الطلب على الاستثمار وتوفير فرص عمل للعاطلين وهذا بدوره يقلل من معدلات البطالة، وهو ما يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة للانفاق العام تشير معلمات النموذج ان الانفاق العام هو الآخر من اتجاه التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (عرض النقد) اذ تشير معلمات النموذج الى مرونة الانفاق العام اتجاه عرض النقد اي ان التغير في عرض النقد يؤدي الى تغير في معدل الانفاق العام، كما ان العلاقة طردية بين عرض النقد والانفاق العام لان الاشارة موجبة حسب الاختبارات الاحصائية اي ان زيادة المعروض النقدي سيؤدي الى زيادة الانفاق العام (الاستهلاكي - الاستثماري) مما يدفع عجلة الاستثمار من اجل زيادة العرض لمواجهة الزيادة في الطلب، وهو ما يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

أولاً-الاستنتاجات

1. قد حقق البحث الهدف الرئيسي والمتمثل بأثبات صحة الفرضية التي قام على اساسها وكانت على النحو التالي (عرض النقد يؤثر على الانفاق العام والبطالة الظاهرية في العراق والعلاقة تكون طردية بالنسبة للانفاق العام وعكسية بالنسبة للبطالة خلال مدة الدراسة).
2. من خلال اختبار كرانجر نلاحظ وجود علاقة سببية ثنائية معنوية تتجه من عرض النقد الى الانفاق العام ومن الانفاق العام الى عرض النقد طيلة مدة الدراسة. ومن خلال اختبار كرانجر في الجدول (8) نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد والبطالة خلال مدة الدراسة.

3. نلاحظ من خلال نموذج تقدير VECM انه توجد علاقة توازنه بين عرض النقد والانفاق العام في المدى الطويل والسبب ان معامل تصحيح الخطأ سالب، ومن خلال قيمة (R) هذا يعني ان المتغير المستقل قد فسر المتغير التابع بقدر 72% اي أن التغيرات الحاصلة بالإنفاق العام تعود الى التغيرات في عرض النقد.

4. نلاحظ من خلال نموذج تقدير VECM انه توجد علاقة توازنه العلاقة بين عرض النقد والبطالة في المدى الطويل والسبب ان معامل تصحيح الخطأ سالب، ومن خلال قيمة (R) كانت ضعيفة اي ان المتغير المستقر فسر المتغير التابع بقدر 59%.

ثانياً-التوصيات:

1. اللجوء في الوقت الحاضر إلى إشراك الدولة إلى جانب آليات السوق، هذا من شأنه أن يخلق نوع من التوازن داخل الاقتصاد، لأن الاقتصاد العراقي لن يستطيع أن يعتمد على آلية واحدة في الوقت الحاضر.
2. العمل بجدية من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية في البلاد على إيجاد أساليب لتنوع مصادر الإيرادات، فلازال الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط بنسبة 95%، عليه فان الحكومة اليوم مدعوه إلى التوسع في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة من خلال الدعم الحكومي لهذه القطاعات.
3. ينبغي على الحكومة العراقية الحد من تدفق العمالة الأجنبية الى داخل البلاد من اجل توفير فرص عمل للعمالة العراقية وسد فجوة البطالة المتفاقمة في العراق.
4. من المفضل ان يراعي البنك المركزي في العراق مسألة التركيز على عرض النقد عند صياغته لسياسته النقدية في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية فقد ظهر أثرها واضحاً على المتغيرات المدروسة.

المصادر والمراجع:

- 1- أبو رغيف، عقيل، طارق العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (1988).
- 2- الأمم المتحدة، منظمة التنمية الاقتصادية، مجموعة دراسات الاجتماع العارض للخبراء حول دور المهارات والتكنولوجيات في التنمية الاقتصادية، نيويورك، (1997).
- 3- حسام داود، مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000.
- 4- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، عمان - دار صفاء، 2009.
- 5- رفعت المحجوب، المالية العامة، الكتاب الأول، سنة 1971.
- 6- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية، عالم المعرفة، 2002.
- 7- صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني بغداد: 1981.
- 8- عادل العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة التعليم العالي، الموصل 1988.
- 9- فاضل شاكر الو أوسطي، الطبعة الأولى، اقتصاديات المالية العامة، 1973
- 10- كنعان. علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دمشق، 1997.
- 11- محمد عدنان وديع، ناصر جاسم الصائغ، التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الطبعة الثانية 2004.
- 12- منير اسماعيل ابو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.
- 13- نعمة الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، (2005).
- 14- وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، بغداد، تشرين الاول، 2000.